

بيان لجنة السياسة النقدية

١٤ مايو ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٤ مايو ٢٠٢٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ٥,٩٪ في ابريل ٢٠٢٠ من ٥,١٪ في مارس ٢٠٢٠ ويرجع الارتفاع إلى التأثير السلبي لفترة الأساس نتيجة الارتفاع المحدود في المستوى العام للأسعار في ابريل ٢٠١٩، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في ابريل ٢٠٢٠ والذي عكس أثر جائحة فيروس كورونا المستجد وكذلك الارتفاع الموسمي بسبب شهر رمضان. وقد جاء الارتفاع في المعدل السنوي للتضخم في ابريل ٢٠٢٠ مدفوعاً بارتفاع المساهمة السنوية للسلع الغذائية، وخاصة السلع الغذائية الأساسية، والذي فاق انخفاض المساهمة السنوية للسلع غير الغذائية. وبالتالي، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ليسجل ٢,٥٪ في ابريل ٢٠٢٠ مقابل ١,٩٪ في مارس ٢٠٢٠.

واستمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاستقرار عند ٥,٦٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩، حيث حدثت الزيادة في مساهمة القطاع العام من أثر التباطؤ في مساهمة القطاع الخاص، كما حدثت الزيادة في مساهمة الاستهلاك من أثر التباطؤ في مساهمة الاستثمار. وفي ذات الوقت، أظهرت المؤشرات الأولية تحسن عام في النشاط الاقتصادي في المتوسط خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٠، قبل أن تعكس تباطؤ خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠. وعلى الرغم من ذلك، فإن تنوع مصادر النمو في النشاط الاقتصادي سيساهم في الحد من أثر الصدمة في ظل استقرار بعض القطاعات.

وعالمياً، انخفض النشاط الاقتصادي ومستويات التشغيل بشكل كبير، والذي بدوره أثر على افاق نمو النشاط الاقتصادي العالمي. وقد انعكس ذلك في انخفاض أسعار البترول العالمية على الرغم من خفض الانتاج من قبل المنتجين الرئيسيين.

وفي ظل الظروف الاستثنائية، ولمراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي، اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بشكل استباقي متضمنة حزمة من المبادرات الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى قيام لجنة السياسة النقدية بخفض أسعار العائد الأساسية بـ ٣٠٠ نقطة أساس في اجتماعها الطارئ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠. وفي ضوء ما سبق، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الحالية تعد مناسبة في الوقت الحالي وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ ٩٪ (± ٣٪) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg